

الكويت 15 ديسمبر 2024

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) وال المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وأية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني معبأ حسب الأصول متضمناً تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل لبنك الخليج ش.م.ك.ع. عند "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



ضارى على البدر
مدير عام الشؤون المؤسسية
وأمين سر مجلس الإدارة



[GBK Classification: PUBLIC]



نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	15 ديسمبر 2024
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.أ.ع.
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني
- تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A"	فئة التصنيف
- تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى القصير عند "F1"	
- تثبيت تصنيف الجدوى المالية عند "bbb-	
- إسناد تصنيف لدعم الحكومي في المرتبة "a"	
- بيئة تشغيلية مستقرة	دولارات التصنيف
- تواجد محلي جيد	
- انخفاض نسبة القروض في المرحلة الثالثة	
- رسملة جيدة	
- التمويل المستقر وكفاية السيولة	
- تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A"	انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة
- تثبيت تصنيف الجدوى المالية في المرتبة "bbb-	
- تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة"	
- لا يوجد تأثير مالي على البنك	
تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة"	النظرة المستقبلية
قامت وكالة فيتش بتثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل لبنك الخليج ش.م.أ.ع. عند "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت بتثبيت تصنيف الجدوى المالية للبنك عند "bbb-".	ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي



مذلولات التصنيف:

يعكس التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد لبنك الخليج إمكانية حصول البنك على الدعم من السلطات الكويتية وفقاً لتصنيف الدعم الحكومي في المرتبة "a". أما النظرة المستقبلية "المستقرة" لبنك الخليج المسندة إلى التصنيف الائتماني لعجز المصدر على السداد على المدى الطويل فهي تعكس التصنيف الائتماني السيادي للكويت.

هذا، ويعكس تصنيف الجدوى المالية للبنك المركز المحلي الجيد للبنك وإتباعه أساليب التحوط في إدارة المخاطر، وجودة الأصول لديه، والرسملة الجيدة، وقاعدة التمويل المستقرة للبنك كما يأخذ تصنيف الجدوى المالية بالاعتبار الضغوطات على الربحية وارتفاع تركزات الودائع، وهو أمر مشترك بين كافة البنوك المحلية.

تصنيف الدعم الحكومي في المرتبة "a": تتمتع السلطات الكويتية بالإمكانيات الجيدة والاستعداد الدائم لتقديم الدعم للبنوك المحلية بغض النظر عن حجم البنك وتواجده، ومستوى التمويل، ونسبة الملكية الحكومية. ويأخذ هذا الرأي في الاعتبار السجل السابق للدولة في دعم النظام المصرفي المحلي. والرغبة في المحافظة على ثقة المستثمرين واستقرار السوق نظراً للاحتمالية المرتفعة بانتشار نفس المخاطر بين البنوك المحلية.

البيئة التشغيلية المستقرة: تتوقع فيتش أن تحافظ البيئة التشغيلية الكويتية على استقرارها في العام 2025 بالرغم من انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بنسبة 2.1% في 2024، وبنسبة 3.1% في 2025) الذي يتأثر بشكل كبير بانتاج النفط. وفي غياب قانون الدين العام، ستظل أسعار النفط المرتفعة والأصول الخارجية التي تتمتع بالقوة الشديدة، مستمرة بدعم الإنفاق الحكومي على الأجور والاستثمارات، والمحافظة على ثقة المتعاملين. وتتوقع وكالة فيتش أن تحقق المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي نمواً بسيطاً عند 6% في عام 2025.

التواجد المحلي الجيد: يمتلك بنك الخليج بتوارد محلي جيد بحصة سوقية تبلغ 9% من حيث الأصول المحلية وذلك كما في نهاية النصف الأول من 2024، إضافةً إلى علامة تجارية جيدة. وتتوقع فيتش أن يحقق البنك نمواً داخلياً معتدلاً لمحفظة القروض بنسبة 7% في العام 2025، مدعوماً بزيادة داخلية معقولة في رأس المال واستقرار التمويل ورأس المال.



انخفاض نسبة قروض المرحلة الثالثة: بلغت نسبة قروض البنك في المرحلة الثانية 2.9% في نهاية الربع الثالث من العام 2024، وبلغت نسبة قروض المرحلة الثالثة 1.4% بما فيها القروض الممنوحة للبنوك، وبالتالي نسبة هذه القروض لدى البنك هي أقل من البنوك الأخرى، ويأتي ذلك مدعوماً بعمليات الشطب. كما يتضح لنا ارتفاع نسبة قروض المرحلة الثالثة في الربع الثالث من العام 2024 حيث بلغت 1.8% بينما كانت 0.9% في العام 2023. وبالرغم من ارتفاع إجمالي مخصصات خسائر قروض المرحلة الثالثة، إلا أنه انخفض إلى 295% في نهاية الربع الثالث من العام 2024 بعد أن بلغ 433% في نهاية العام 2023، وذلك بسبب قيام البنك بتنظيف محفظة القروض. وتتوقع وكالة فيتش أن تحافظ محفظة القروض على جوانتها واستقرارها بحيث تبلغ نسبة قروض المرحلة الثالثة 1.2% في نهاية العام 2025 نظراً لأنخفاض سعر الفائدة وإتباع سياسة مدروسة لمنح الائتمان، والبيئة التشغيلية المستقرة المواتية.

الرسملة الجيدة: تعتبر نسبة شريحة حقوق المساهمين لدى البنك جيدة حيث بلغت 14.2% في نهاية الربع الثالث من العام 2024 بينما بلغت نسبة الرفع المالي 10.9%， وذلك عند مقارنتها بالبنوك الأخرى. ويأتي ذلك بعد عملية طرح الاكتتاب بحقوق الأولوية بمبلغ 60 دينار كويتي التي تمت في شهر نوفمبر 2023. وتتوقع الوكالة رسملة مستقرة للبنك وبأن تبلغ نسبة رأس المال من شريحة حقوق المساهمين 14.7% في نهاية العام 2025، مدفوعة بنمو معتدل في محفظة القروض، واستقرار حجم الأصول المرجحة بالمخاطر، وتغطية مرتفعة لمخصصات خسائر القروض، وقدرة جيدة للبنك على تعزيز رأس المال داخلياً.

التمويل المستقر وكفاية السيولة: تتألف أغلبية مصادر تمويل البنك من ودائع العملاء (والتي بلغت في نهاية الربع الثالث من العام 2024: 88% من التمويل غير المعتمد على حقوق المساهمين). وبالرغم من التركيز في حسابات العملاء إلا أنها كانت مستقرة خلال الدورة المالية مع تخفيف المخاطر الناتجة عن عدم مواءمة استحقاقات السيولة. وبالرغم من ارتفاع نسبة القروض إلى إجمالي الودائع (101% كما في نهاية الربع الثالث من 2024 والتي تتجاوز النسبة لدى البنوك الأخرى)، إلا أنه يتم إدارتها بشكل وثيق. هذا، وقد بلغت نسبة تغطية السيولة 298% ونسبة صافي التمويل المستقر 109%， وهذه النسب دائماً أعلى من الحد الرقابي المطلوب البالغ 100%.



[GBK Classification: PUBLIC]